

إلى حكم ذاتي فلسطيني مرتبط مع الأردن، وبين المبادرة العربية في قمة فاس في المغرب التي دعت إلى دولة فلسطينية مستقلة في حدود عام ١٩٦٧.

أدت المبادرة الفلسطينية إلى تعزيز العلاقات الأردنية - الفلسطينية، وإلى التوقيع على اتفاقية مشتركة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في شباط ١٩٨٥. تضمنت الاتفاقية الموافقة على كافة القرارات الدولية، بما فيها تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولي كأساس للتسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، والقبول بفكرة تشكيل وفد أردني فلسطيني مشترك للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن التقارب الأردني الفلسطيني توقف بعد مضي عام واحد، عندما أعلن الملك حسين "فك الارتباط" الأردني بالضفة الغربية.

في العام الأول للانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧، تقدمت منظمة التحرير بمبادرة سلام جديدة تستند إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر، في عام ١٩٨٨. تضمنت المبادرة الفلسطينية قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل على أساس القرار الدولي ٢٤٢، أي في حدود ١٩٦٧، وشكلت هذه المبادرة نقطة تحول كبيرة في موقف منظمة التحرير الفلسطينية عن استراتيجية الحل المرحلي السابقة من زاويتين اثنتين، الأولى: إن قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو حل نهائي، وليس مرحلة أولى نحو التحرير الشامل. والثانية: هي في التمسك بالنضال السياسي دون الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني.

ن.خ

الشتات

(هو مصطلح استخدم في البدء للإشارة إلى تبعثر اليهود في أنحاء العالم، ولكن مفهوم "الشتات" امتد ليشمل حالات هجرة إرادية وقسرية لشعوب عدة في العالم، ويستخدم المصطلح لمجموعات وطنية أو عرقية تبعثرت في كافة أنحاء العالم وما زالت ترتبط فيما بينها بروابط مختلفة، وغالبا ما تظهر حالات الشتات لدى المجموعات التي لم تنصهر في الشعوب المستقبلية لها، ولكن في الوقت نفسه تأخذ هذه المجموعات حقوقا دائمة كفئات مهاجرة)

مفهوم "الشتات" مفهوم تحليلي، فلا كل اليهود "شتات"، ولا كل فلسطيني الخارج كذلك، ولا الصينيون أو الهنود، ولذا يمكن تعريف فلسطيني الشتات مؤقتا بأنهم جزء من فلسطيني المنفى الذين اندمجوا في المجتمع المستقبل، والذين لهم وضع قانوني دائم بواسطة جنسية أو إذن إقامة دائم، وغالبا ما نجد مثل هذه الفئة في الأميركتين وفي الأردن على سبيل المثال.

ووفقا لهذا التعريف يظهر واضحا أن الفلسطينيين ليسوا كلهم

شتاتيين، فكثير منهم في أغلب الدول العربية ليس لهم وضع قانوني مستقر، وما زال بعضهم يناضل من أجل حقه في العمل كما هو الحال في لبنان.

ولا بد من التوضيح أن مفهوم "الشتات" لا يلغي مفهوم اللاجئين، فمصطلح لاجئ هو مصطلح ذو سمة قانونية، في حين مفهوم "الشتات" سوسولوجي، وتعريف اللاجئ لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" الذي وضعته عام ١٩٥٤ يوضح لنا ذلك: يعتبر لاجئا فلسطينيا "كل شخص كان يقيم إقامة طبيعية في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل نزاع ١٩٤٨، والذي فقد منزله ووسائل عيشه بسبب هذا النزاع، ولجأ سنة ١٩٤٨ إلى إحدى الدول التي تقدم فيها الأونروا المساعدة".

فاللاجئون حسب هذا التعريف يستفيدون، هم وذريتهم من العون الذي تقدمه الوكالة إذا كانوا محتاجين ومسجلين لديها، ويعيشون في إحدى المناطق التي تعمل فيها، أي في لبنان أو الأردن أو سوريا، ومنذ عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن هناك أيضا فلسطينيون لم يسجلوا في "الأونروا" لأنهم يسكنون في مناطق خارج نطاقها، لكنهم يظلون لاجئين.

والتعريف العام للاجئ بحسب "UNHCR" (الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة) يدعم ذلك، فاللاجئ يبقى كذلك حتى لو اكتسب جنسية البلد المضيف أو أصبح وضعه المادي جيدا، كما أن اللاجئ يبقى كذلك حتى لو كان مقيما في كيان سياسي خُلِق لاحقا، وهذا يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين يرزحون في المخيمات داخل الكيان الفلسطيني (في الضفة الغربية وغزة).

وهناك صفتان لفئة فلسطيني الشتات، الأولى تتعلق بعلاقتها مع الوطن الأم، والثانية بالفضاء الجغرافي بشكل عام، فالإنسان الشتاتي يحمل أكثر من هوية وطنية، إحداها إلى الوطن الأم والثانية إلى بلد الشتات، دون أن تكون هناك بالضرورة علاقة هرمية بينهما، كما أن الهوية الوطنية لا تقاس بالضرورة بدرجة الارتباط بالأرض أو بالعودة إليها.

فالارتباط بالأرض ليس موضوعا مجردا ومفصولا عن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي الذي سيكون عليه العائد إلى أرضه، فقد تحدى بعض الكتاب التصورات "الثالية" والحنينية للعودة الإرادية للاجئ إلى بلده الأم، واعتبروا التبعثر يشوه معاني الجالية (community) ومعها ذكريات الوطن.

من جهة أخرى فإن الفلسطيني الشتاتي لا يطابق بالضرورة بين الفضاء الجغرافي والهوية، إذ يعتبر هويته فلسطينية - إضافة إلى هويات أخرى - حتى وإن كان يعيش إراديا خارج وطنه، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون رؤى جديدة عن الهوية والوطنية، ويحافظون على علاقات تربطهم ببلد الهجرة والولاء له.

يوقف العمل بقانون الجنسية الفلسطيني لعام ١٩٥٢ المنصوص عليه في حق الانتداب وفي معاهدة "لوزان".

وفي ظل المنع الإسرائيلي لعودة اللاجئين وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الأرقام ١٨١، ١٨٢، ٢٤٢؛ أخذت قضية "الشتات" الفلسطيني تتفاقم، حيث ارتفع عددهم من ٧٠٠ ألف لاجئ في عام ١٩٤٨ إلى ثلاثة ملايين لاجئ (وفقا لسجلات الأونروا)، ومن الواضح أن هذا الرقم لا يشمل على مئات الآلاف غير المسجلين في سجلات "الأونروا"، نتيجة التجنيس أو توافر فرص العمل والهجرة وغير ذلك.

ويتوزع اللاجئون في مواقع شتاتهم، وفقا للنسب التالية: ١١٪ في سوريا، و ١١٪ في لبنان، و ٤٠٪ في الأردن، و ١٧٪ في الضفة الغربية، و ٢١٪ في غزة، وبلغ عددهم وفقا لإحصائيات وكالة الغوث الدولية حتى تاريخ ١٩٩٥/٦/٣٠ حوالي ٣١٧٢٦٤١ شخصا موزعين على النحو التالي:

١. الأردن: ١٢٨٨١٩٧ لاجئا.
٢. لبنان: ٣٤٦١٦٤ لاجئا.
٣. سوريا: ٣٣٧٣٠٨ لاجئين.
٤. الضفة الغربية: ٥١٧٤١٢ لاجئا.
٥. قطاع غزة: ٦٨٣٥٦٠ لاجئا.

وتشير الأرقام السابقة إلى أن عدد اللاجئين المسجلين في الأردن يبلغ ٤٠،٦٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات "الأونروا" الخمس، ويقوم ١٠٣٦١٠٨ من اللاجئين في الأردن أي ما نسبته ٤٣،٨٠٪ خارج المخيمات، بينما يقيم ٢٥٢٠٨٩ داخل المخيمات الرسمية، أي بنسبة ١٩،٥٧٪ من عدد اللاجئين المسجلين، والمخيمات هي: الحسين، والبقعة "المنسي"، وعمان الجديد، والوحدات، والطالبية، والزرقاء، وماركا أو وحتين "شلنر"، وإربد، والحصن، والشهيد عزمي المفقي، وجرش، وسوف.

أما بالنسبة لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية؛ فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب إحصائيات وكالة الغوث الدولية للعام ١٩٩٢ وصل إلى ٤٥٩١٤٧ نسمة، يعيش ١٢٠٧٨٩ لاجئا منهم في ١٩ مخيما منتشرة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، فيما يعيش ٣٣٨٣٦١ لاجئا في مدن وقرى الضفة.

وحسب إحصائيات اتحاد مراكز الشباب الاجتماعية في الضفة فقد ازدادت أعداد اللاجئين خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ١٢٪ حسب الزيادة الطبيعية للسكان.

وفيما يلي أسماء المخيمات في الضفة الغربية وإحصائيات بعدد السكان فيها:

ولا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين، وتشتتهم في الدول العربية وغيرها، قضية مأساوية قائمة، ولعل هذه القضية في جوهرها ومكوناتها، تشكل عمق المأساة الفلسطينية وأبرز معالمها، وفي الوقت الذي يأمل فيه الفلسطينيون بحل لقضيتهم، فإنهم يتمسكون بحق العودة، وفقا لمقررات الشرعية الدولية، كحق شخصي وقانوني وتاريخي في آن معا.

وتحاول إسرائيل، منذ قيامها في عام ١٩٤٨ تصوير قضية الشتات الفلسطيني، وكأنها نتيجة عمل طوعي قام به الفلسطينيون أنفسهم، بل إنها تحمّل الأقطار العربية المضيفة مسؤولية بقاء قضية اللاجئين دونما حل! وبذلك تنهرب من مسؤولياتها التاريخية، وتحاول إيهام العالم بأن هذه المشكلة هي مشكلة دولية، وليست مشكلة فلسطينية-إسرائيلية تحتاج إلى حلول.

ولعل مراجعة تاريخية لما جرى ميدانيا، من شأنها أن تدلل بوضوح على أن الحركة الصهيونية لجأت إلى مختلف الأساليب للاستيلاء على المقدرات الفلسطينية كافة، وفي مقدمتها الأراضي، واعتبار الأرض الفلسطينية "أرضا بلا شعب"، وكى تحقق هدفها لجأت إلى أحسن الأساليب وأكثرها بشاعة، كالتزوير والتخريب، والمجازر الوحشية التي ارتكبتها في دير ياسين، وقبية، وكفر قاسم، والدوامة، والرملة، وبيسان، وأم خالد، وصابرين، وقاقون، وبيت دجن، وصفد، والمجدل، والفالوجة، والخالصة، وبيت محيسر، وكوكب الهوا، وعرب أبو كشك، والمسمية، وعين كارم، وعجور، والقسطل، وعمواس، وطيرة دندن، والجورة، وجولس وصفورية.

ووفقا لمصادر مختلفة فقد دمّر الإسرائيليون عام ١٩٤٨ زهاء ٤٦٩ قرية عربية، وهجروا سكانها تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ومصر والأردن والعراق ولبنان، وذلك وفقا لخطة عرفت بخطة "دالت"، وترمي إلى التخلص من العرب الفلسطينيين، مع أن عدد اليهود في فلسطين قبل أيار (مايو) ١٩٤٨ كان لا يزيد على ٦٥٠ ألفا، في الوقت الذي كان فيه عدد الفلسطينيين يربو على ١،٤ مليون فلسطيني.

وقد بلغ عدد الفلسطينيين المسجلين في عام ١٩٤٨ زهاء ٧٠٠ ألف لاجئ وفقا لسجلات "الأونروا"، توزعوا على النحو التالي: ٢٠٠ ألف في قطاع غزة، و ٨٢ ألفا في سوريا، و ١٠٤ آلاف في لبنان، و ١١٠ آلاف في الأردن، و ١٢ ألفا توزعوا في العراق ومصر وليبيا والخليج العربي.

وعمدت إسرائيل منذ قيامها إلى اتخاذ جملة قوانين وإجراءات تعسفية، وفقا لقانون الطوارئ تمنع بموجبها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، كما أصدرت قوانين تشرع الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية التي بات أصحابها في "الشتات"، كقوانين مناطق الأمن لعام ١٩٤٩، وقانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، وإصدار قانون الجنسية الإسرائيلي لعام ١٩٥٢، الذي

وينفرد قطاع غزة عن باقي مناطق اللجوء الفلسطيني بأن تعداد اللاجئين فيه يعادل ٥٠٪ من إجمالي التعداد السكاني العام.

ونتيجة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما تلاها من نزوح كثيف للفلسطينيين إلى خارج الوطن؛ اتسع نطاق "الشتات" الفلسطيني وازداد عدد المشتتين ليربو على عدد إخوانهم في الوطن، حيث فاق هذا العدد في أواسط التسعينيات الأربعة ملايين نسمة، وفق تقديرات "مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني - شمل"، يتوزعون على النحو التالي:

الأردن	٢٢٢٥٠٠٠ نسمة
لبنان	٣٥٠٠٠٠ نسمة
سوريا	٣٤٠٠٠٠ نسمة
مصر	١٠٠٠٠٠٠ نسمة
دول الخليج	٤٥٠٠٠٠٠ نسمة
العراق	٤٠٠٠٠٠٠ نسمة
ليبيا	٢٥٠٠٠٠٠ نسمة
شمال وجنوب أميركا	٤٨٠٠٠٠٠ نسمة
أوروبا	١٥٠٠٠٠٠ نسمة
بلدان أخرى	٥٠٠٠٠٠٠ نسمة

ويتوقع مكتب الإحصاء الفيدرالي لتسجيل السكان في الولايات المتحدة، ارتفاع عدد اللاجئين الفلسطينيين في مواقع تشتتهم، على النحو التالي:

البلد	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
لبنان	٣٩٢٣١٥	٤٦٣٠٦٧	٥٣٣٤٩٢	٦٠٣٦٣٣
سوريا	٣٥٧٨٨١	٤١٠٥٩٩	٤٦٠١٨٨	٥١٤٧٤٣
الأردن	١٨٧٠٣٤٢	٢٢٥٥٩٠٨	٢٦٦٤٨٦٧	٣٠٩٢٤١٩
الضفة الغربية	١٢٢٧٥٤٥	١٣٨٣٤١٥	١٥٤١٩٩٦	١٧٠٥١٠٧*
قطاع غزة	٧٢٦٨٣٢	٨٣٧٦٩٩	٩٤٩٧٩٥	١٠٦٠٤٨٥
المجموع الكلي	٦١٩٢١٥٣	٧٢١٠٦٠٦	٨٢٦٤٢٩٠	٩٣٥١٩٨٥**

* يشمل فلسطيني شرق القدس.

** يشمل بقية الدول العربية والعرب داخل إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أن "الشتات" الفلسطيني شكل مخزوننا بشريا متميزا، كان له الأثر الكبير في تشكيل (م.ت.ف)، ورفد الفصائل الفلسطينية بالمقاتلين، كما شكلت مخيمات الأردن، وسوريا ولبنان الحاضنات المركزية لانطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥، ورغم ما يعانيه الشتات الآن، من صعوبات حمة، أبرزها عدم وضوح المستقبل، وازدياد حدة المخاوف من حلول سياسية قادمة، قد

اسم المخيم	الموقع	عدد اللاجئين
١. مخيم جنين	شمال الضفة	١١٠٠٠
٢. مخيم طولكرم	شمال الضفة	١٢٥٠٠
٣. مخيم نور شمس	شمال الضفة	٦٣٠٠
٤. مخيم عين بيت الماء	شمال الضفة	٥٠٠٠
٥. مخيم بلاطة	شمال الضفة	١٦٠٠٠
٦. مخيم عسکر	شمال الضفة	١٠٥٠٠
٧. مخيم الفارعة	شمال الضفة	٥٥٠٠
٨. مخيم الجلزون	وسط الضفة	٧٥٠٠
٩. مخيم دير عمار	وسط الضفة	٢٢٠٠
١٠. مخيم الامعري	وسط الضفة	٧٠٠٠
١١. مخيم قلنديا	وسط الضفة	٧٨٠٠
١٢. مخيم شعفاط	وسط الضفة	٧٦٠٠
١٣. مخيم عقبة جبر	وسط الضفة	٤٠٠٠
١٤. مخيم عين سلطان	وسط الضفة	٢٢٠٠
١٥. مخيم العوجا	منطقة الوسط	خال من السكان
١٦. مخيم العزة	جنوب الضفة	٢٠٠٠
١٧. مخيم عايدة	جنوب الضفة	٤٠٠٠
١٨. مخيم الدهيشة	جنوب الضفة	٩٠٠٠
١٩. مخيم الفوار	جنوب الضفة	٥٣٠٠
٢٠. مخيم العروب	جنوب الضفة	٧٠٠٠

وفي قطاع غزة يبلغ مجموع اللاجئين حوالي ٤٥٠ ألف لاجئ فلسطيني، غالبيتهم يقطنون في ثمانية مخيمات رئيسية على امتداد القطاع، وفيما يلي إحصائية لأسماء ومواقع وعدد سكان هذه المخيمات:

اسم المخيم	الموقع	عدد اللاجئين
١. معسكر جباليا	شمال غزة	٧٦٠٠٠
٢. مخيم الشاطئ	غزة الوسط	٦٠٠٠٠
٣. مخيم دير البلح	جنوب غزة	١٤٠٠٠
٤. مخيم النصيرات	جنوب غزة	٤٠٣٠٠
٥. مخيم البريج	جنوب غزة	٢٥٠٠٠
٦. مخيم المغازي	جنوب غزة	١٧٠٠٠
٧. مخيم خان يونس	جنوب غزة	١٧٠٠٠
٨. مخيم رفح	جنوب غزة	٦٨٠٠٠

يحمل بعضها إسقاطا لحق العودة، إلا أن "الشتات" لا يزال جوهر القضية الفلسطينية، بأبعادها الإنسانية والسياسية.

س.ش

شركة كهرباء فلسطين (روتنبرغ)

(هي أول شركة كهرباء في فلسطين تأسست رسمياً في سنة ١٩٢٣م، بعد اتفاق بنحاس روتنبرغ مع المندوب السامي في فلسطين، هيرت صموئيل سنة ١٩٢١م، وتعاقد الإنتداب مع روتنبرغ بشأن استخدام مياه حوض العوجا، لتوليد الطاقة الكهربائية، للرّي والإنارة في قضاء يافا، وتطور هذا الامتياز، في آذار (مارس) ١٩٢٦م ليشمل استخدام مياه الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية، ولمدة سبعين عاماً).

قدمت السلطات الانتدابية تسهيلات للشركة، منها حق نزع ملكية الأراضي والمباني اللازمة له، وقدمت لها قرضاً بقيمة (٢٥٠٠٠٠) جنيه استرليني بكفالة وزارة الخزانة البريطانية، كما حصل روتنبرغ على الجنسية قبل حصوله على الامتياز، وقد أتاح هذا المشروع لليهود التوسع في الأراضي، وجلب المزيد من المهاجرين وتشغيلهم، ذلك أن المادة (١٠) من الامتياز تنص صراحة: "على المندوب السامي، -بناء على طلب الشركة ونفقتها، أو في حالات تعذر الشراء باتفاق تبادل لقاء تعويض توافق عليه الشركة، أو تعذر الاتفاق- أن يترع ملكية العقارات أو الأراضي أو الأبنية". وبالفعل، تم تملك هذه الشركة ١٨ ألف دونم، إضافة للأراضي التي شغلتها مباني المشروع، وفضلاً عن تسهيل عمل المشروع، قامت سلطات الانتداب بإعفاء شركة كهرباء فلسطين من ضرائب الأرباح، لمدة عشر سنوات، واعتبار الأرباح من المصاريف.

بلغ ما أنتجته الشركة في سنة ١٩٢٦م ما مجموعه ٤٨٤٤٢ كيلو وات - ساعة، قفز في عام ١٩٢٩م إلى ٤٩٣٠٩٦٠ كيلو وات.

لم تنحصر مخاطر إعطاء امتياز "شركة كهرباء فلسطين" للصهيانية، في مقدار المكاسب المادية التي حققتها الشركة أو في تعزيز الهجرة والاستيطان فحسب، بل إن المخاطر الحقيقية لامتيازها كمنّت في بناء واستكمال البنية التحتية لبناء نواة اقتصادية للكيان السياسي الصهيوني، ذلك أنه رافقته امتيازات أخرى كان أبرزها، امتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت، وامتياز أراضي الحولة، الأمر الذي أسهم في تعزيز وقيام المؤسسات الصهيونية في فلسطين، وكان في مقدمتها "الهستدروت"، و"الوكالة اليهودية"، و"الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين"، و"صندوق الائتمان اليهودي"، و"الصندوق القومي اليهودي"، حيث أسهمت هذه المؤسسات، وبتمويل مهم من الشركات والامتيازات الصهيونية في تأسيس دولة داخل الدولة، الأمر الذي توضح بجلاء في عام ١٩٣٩م وما بعده.

وقد بدأت الشركة العمل بمحطة صغيرة تعمل بالديزل في منطقة يافا وبعد سنتين تم إنشاء محطتين في تل أبيب وطبريا،

وعندما منح روتنبرغ امتيازات جديدة وتمويلاً جديداً، بدأ مفاوضات مع الملك عبدالله أدت إلى الاتفاق على السماح لشركة الكهرباء، التي أصبحت تعرف باسم شركة كهرباء فلسطين أن تستعمل ٦ آلاف دونم من الأراضي الواقعة شرق الأردن من أجل مشروع هايدوالكتريك، منتفعة من المساقط المائية من نهر الأردن واليرموك، وبذلك تم توليد الكهرباء من هذه المساقط المائية في عام ١٩٣٣، وقد تم تدمير هذه المحطة خلال حرب ١٩٤٨، وفي الفترة ما بين ١٩٣٥ و ١٩٣٨ عمل روتنبرغ على إنشاء محطة حرارية للكهرباء في منطقة حيفا وبقيت تعمل حتى عام ١٩٤٨. ومن ثم تطورت لتصبح شركة كهرباء إسرائيل.

ومن الجدير ذكره أنه وقبل الحرب العالمية الأولى كانت السلطات العثمانية قد منحت امتيازاً لشخص يوناني اسمه فوكيا وقريه مافروماتيس رفعا قضيته لدى محكمة لاهاي ضد الامتياز الممنوح لروتنبرغ، وقد قضت محكمة لاهاي أن الامتياز الممنوح للأشخاص اليونانيين هو لمنطقة القدس فقط، ومن هنا ولدت شركة كهرباء القدس.

س.ش

شهيد

(الشهيد الذي يختار الجهاد في سبيل الله والوطن هو أكثر الناس إيماناً بعدالة القضية التي يجاهد في سبيلها، لأنه يعلم مسبقاً أنه معرض للقتل، ورغم ذلك يستمر في النضال بسبب إيمانه العميق).

وقد نشأ مصطلح الشهيد بنشوء الإسلام، ليميز القتل في سبيل الله دفاعاً عن وطنه وشعبه وقيمه وعقيدته، ويطلق الفلسطينيون لفظة شهيد على كل مناضل فلسطيني وعربي جاهد ضد الاحتلال وانتقل إلى الرفيق الأعلى بعدها بصرف النظر عن دينه، حيث إن المجتمع الفلسطيني يتكون من مسلمين ومسيحيين.

والشهادة حسب ما ورد في القرآن ممت في الحياة وحياة في الممات واستبشار بنعمة الله وفرح بوعده.

وفي الحديث الشريف قال الرسول محمد صلى الله عليه وسلم: "الشهداء خمسة، المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله".

من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد.

استخدم الفلسطينيون مصطلح شهيد منذ زمن الاحتلال الإنجليزي لفلسطين، حيث لم يطلق الفلسطينيون هذا المصطلح على القتلى الفلسطينيين في صفوف جيش الدولة العثمانية كما تفيد بذلك الروايات الشفوية، ربما لأن المارك لم تكن على أرض فلسطين، وربما لأن المقاتلين الفلسطينيين الذين قتلوا في حروب تركيا (الدولة العثمانية) لم يقاتلوا باختيارهم، بل

موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية

تحرير: د. محمد اشتية



إصدار مركز الزيتونة للدراسات
والبحوث